ISSN E.3006-1024, ISSN P.1817-5880 Vol. 42, Issue (Supplement 68),June - 2026

https:// tge.uobasrah.edu.iq

Journal the gulf economist

مجلة الاقتصادي الخليجي

Rationalism and Economic Behavior in the Holy Quran: Towards a Contemporary Behavioral Economic Vision

الرشد والسلوك الاقتصادي في القرآن الكريم: نحو رؤية اقتصادية سلوكية معاصرة

م.م.مصطفى محمد طالب السعبري Assistant Lecturer Moustafa Mohammed Talib Al-Saabri[i]

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة

College of Administration and Economics / University of Kufa

E-mail: mustafam.alsabar@uokufa.edu.iq https://orcid.org/0009-0003-4452-4279

Abstract: This research aims to establish the concepts of rationality and economic behavior from the perspective of the Holy Qur'an, demonstrating their impact on guiding the economic activity of both the individual and society. To achieve this, the study followed inductive and deductive methodologies by tracing the connotations of rationality and its opposites, such as folly, as well as examining the holy verses and analyzing their economic dimensions and implications. The study reached several key results, most notably: that economic rationality in Islam is inextricably linked to ethical and teleological (Maqasidi) dimensions rooted in stewardship (Istikhlaf) and justice. Furthermore, Sharia has established precise controls governing individual behavior in consumption and earning through the jurisprudence of priorities and the prohibition of unlawful gains. The results also indicate that the principles of economic rationality derived from the Qur'anic approach can provide a normative and practical framework for choice architecture and policy-making. This framework can guide economic policies toward promoting sustainable development, social justice, and solidarity through integrated roles between the state and society, such as preventing hoarding, stimulating real investment, and activating social security systems.

Keywords: Economic Rationality, Economic Behavior, The Holy Quran, Islamic Behavioral Economics, Choice Architecture..

المستخلص يهدف هذا البحث إلى تأصيل مفهوم الرشد والسلوك الاقتصادي من منظور القرآن الكريم، عبر بيان أثره في توجيه النشاط الاقتصادي للفرد والمجتمع، ولبيان ذلك، اتبعت الدراسة المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، وذلك بتتبع دلالات الرشد وأضداده كالسفه، وكذا بيان الآيات الكريمة، وتحليل أبعادها ومضامينها الاقتصادية ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: أن الرشد الاقتصادي في الإسلام لا ينفصل عن البعدين الأخلاقي والمقاصدي القائمين على الاستخلاف والعدل، وأن الشريعة قد وضعت ضوابط تحكم سلوك الفرد في الاستهلاك والكسب عبر فقه الأولويات ومنع الكسب المحرم، كما تشير نتائج التحليل إلى أن مبادئ الرشد الاقتصادي المستنبطة من المنهج القرآني يمكن أن تُسهم في تقديم إطار معياري وتطبيقي لهندسة خيارات الأفراد وتوجيه السياسات الاقتصادية نحو تعزيز التنمية المستدامة، والعدالة الاجتماعية، والتكافل الاجتماعي، وذلك من خلال أدوار متكاملة بين الدولة والمجتمع، كمنع الاكتناز، وتحفيز الاستثمار الحقيقي، وتفعيل نظم الضمان الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية : الرشد الاقتصادي، السلوك الاقتصادي، القرآن الكريم، الاقتصاد السلوكي الإسلامي، هندسة الاختيار

المقدمة:

إنَّ النشاط الاقتصادي يمثل العمود الذي تقوم عليه الحياة البشرية، وهو قوام استقرارها، ولقد شهدت العقود الأخيرة تحولاً بارزاً في الفكر الاقتصادي العالمي نحو ما يُعرف بـ "الاقتصاد السلوكي"، حيث أدرك أن الإنسان ليس آلة مادية صماء، بل تحركه دوافع نفسية وسلوكية متعددة، وفي مقابل النظريات الوضعية التي تتأرجح في تفسير هذا السلوك، يقدم القرآن الكريم رؤية متكاملة ومستقرة تضبط حركة الإنسان المالية تحت مفهوم مركزي ومحوري وهو "الرشد"

إنَّ الرشد في المنظور القرآني ليس مجرد عقلانية مادية ضيقة تهدف إلى تعظيم المنفعة الشخصية، بل نجده من خلال دلائله وتشريعه، منظومة سلوكية، أخلاقية، ومقاصدية، توازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، كما وتجمع بين عمارة الأرض في الدنيا والجزاء في الآخرة، من هنا تأتي هذه الدراسة المعنونة بـ " الرشد والسلوك الاقتصادي في القرآن الكريم: نحو رؤية اقتصادية سلوكية معاصرة" لتسلط الضوء على الأبعاد المفاهيمية والتطبيقية لهذا المفهوم، وكيف يسهم في صياغة سلوك اقتصادي راشد على المستويين الجزئي (الفردي) والكلي (السياسة الشرعية للدولة).

1- أهمية البحث: تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال التالي:

أ. الأهمية النظرية (التأصيلية): تقديم تأصيل قرآني لمفهوم "الرشد السلوكي الاقتصادي"، مع بناء ربط تحليلي بين مفاهيم التفسير القرآني وبعض أطروحات الاقتصاد السلوكي المعاصر، بما يسهم في إثراء الأدبيات في مجال الاقتصاد الإسلامي.

ب. الأهمية التطبيقية (العملية): إبراز الدلالات الاقتصادية لمفهوم الرشد في توجيه السلوك الاستهلاكي والمالي، من خلال الحد من بعض أنماط السلوك

غير الرشيد مثل الهدر الاستهلاكي والاكتناز، ودعم توجهات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية ضمن إطار معياري.

2- **مشكلة البحث:** تتمثل مشكلة البحث في محدودية الدراسات التي دمجت بين مفهوم الرشد الاقتصادي في القرآن الكريم ومفاهيم الاقتصاد السلوكي المعاصر ضمن إطار تحليلي مقارن، يوضح انعكاساته على السلوك الاقتصادي الفردي والسياسات الاقتصادية الكلية، ويتمحور السؤال الرئيس حول: ما ملامح الرشد الاقتصادي في القرآن الكريم، وكيف يمكن قراءته في ضوء الاقتصاد السلوكي، وما انعكاساته على السلوك الاقتصادي على المستويين الفردي والكلي؟

3- **فرضية البحث:** ينطلق البحث من فرضية مفادها ((أن مبادئ الرشد الاقتصادي في القرآن الكريم، في مجالات الاستهلاك والكسب وإدارة المال، تمثل إطاراً معيارياً يمكن أن يسهم في تفسير بعض مظاهر الاستقرار الاقتصادي والحد من الانحرافات السلوكية المالية، على المستويين الفردي والكلّي، عند قراءتها ببعض مفاهيم الاقتصاد السلوكي المعاصر)).

4- **هدف البحث:** يهدف البحث إلى:

أ- تأصيل مفهوم الرشد ومضاداته (كالسفه والغي) دلالياً وتحليلياً في الاستعمال القرآني.

ب- إبراز التوجيهات القرآنية الحاكمة للسلوك الفردي في مجالات الاستهلاك والإنفاق وفق فقه الأولويات وضوابط الكسب المشروع.

ت- بيان دور الرشد الاقتصادي على المستوى الكلي من خلال التخطيط وحفظ الموارد (نموذج نبي الله يوسف عليه السلام).

ث- توضيح أدوار الدولة والمجتمع في تحقيق العدالة الاجتماعية ومنع الاحتكار وتحفيز الاستثمار الحقيقي.

5- **الدراسات السابقة**

عنوان الدراسة	الباحث	السنة	هدف الدراسة
الرشد الاقتصادي وأهميته في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الشريعة الإسلامية	إيناس ناجي حمد	العراق 2025	"توضيح دور الرشد الاقتصادي في تعزيز التنمية المستدامة من خلال الاستخدام الفعّال والعادل للموارد بما يدعم النمو الاقتصادي المستدام".
الرشد الاقتصادي ودوره في تعزيز سلوك المستهلك من منظور الاقتصاد الإسلامي	وليد بن محمد أحمد عسيري	السعودية 2024	"دراسة الرشد الاقتصادي ودوره في تعزيز سلوك المستهلك من منظور الاقتصاد الإسلامي، بالاعتماد على المنهج الوصفي وتحليل مفاهيم الرشد الاقتصادي وسلوك المستهلك، وبيان التأثيرات التبادلية بين الرشد والسلوك بما يحقق نفع الفرد والمجتمع"".
مبادئ الوقف كآلية من آليات ترشيد سلوك المستهلك في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد السلوكي	أشرف محمود أغلوا	مصر 2023	"فهم مبادئ الوقف وكيف يمكن استخدامها كآلية لتحفيز السلوك الاستهلاكي المسؤول في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد السلوكي ".
آيات الرشد الاستهلاكي في القرآن الكريم في ضوء المستجدات المعاصرة	أحمد محمد نجيب، سمير عبد القادر الجلول	تركيا 2022	يهدف البحث إلى بيان التوجيهات القرآنية المتعلقة بالرشد الاستهلاكي وربطها بالمستجدات الاقتصادية المعاصرة .
أثر الضوابط والقيم على سلوك المستهلك في الاقتصاد الإسلامي	عبد الرحمن نجار	الجزائر 2021	"إبراز دور الضوابط والقيم في تحقيق الوعي والرشد لدى سلوك المستهلك، وبيان حدود الحرية الاستهلاكية وأسباب غياب الرشد ومعالجتها ".
أثر الرشد الاقتصادي في سلوك المستهلك من منظور الاقتصاد الإسلامي (أطروحة دكتوراه)	أسعد الطيف جاسم	العراق 2020	"توضيح العوامل المؤثرة على سلوك المستهلك من منظور الاقتصاد الوضعي والإسلامي، وتحديد ما يحكم هذا السلوك من ضوابط شرعية ومدى فاعلية ذلك في تشكيل مفهوم الرشد الاقتصادي ".

لقد اوضحت دراسة "الرشد الاقتصادي وأهميته في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الشريعة الإسلامية" دور الرشد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال عدة عوامل فعالة، أبرزها: حسن إدارة الموارد، وترشيد الإنفاق والاستثمار. وتتفق هذه الدراسة مع البحث الحالي، من خلال أهمية الرشد الاقتصادي وآثاره التنموية، غير أنها تركز على التنمية المستدامة بوصفها غاية للرشد الاقتصادي، بينما يتناول البحث الحالي مفهوم الرشد في القرآن الكريم، ويبحث تجلياته في السلوك الاقتصادي على المستويين الفردي (الجزئي) والكلي، بما يشمل الاستهلاك والإنفاق والكسب والاستثمار وإدارة المال العام وتحقيق العدالة الاجتماعية.

6- منهجية البحث

اعتمد البحث على مجموعة من المناهج العلمية، هي:

- **المنهج الاستقرائي:** تتبع الآيات القرآنية والنصوص الشرعية المتعلقة بمفاهيم الرشد، والاستخلاف، والإنفاق، والعدل، بهدف استخراج الدلالات الاقتصادية ذات الصلة.
- **المنهج الاستنباطي:** تحليل الآيات القرآنية واستنباط مضامينها الاقتصادية، وبيان أبعادها في ضوء السلوك الاقتصادي الفردي والكلّي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للرشد والسلوك الاقتصادي في القرآن الكريم

المطلب الأول: مفهوم الرشد في القرآن الكريم: دراسة دلالية

أولا: الجذر اللغوي والاصطلاحي لكلمة (رشد).

الرشد من الرَّشاد وهو نقيض الغي. رَشَد الإنسان، بالفتح، يَرْشُد رُشْداً، بالضم، ورَشِد، بِالْكَسْرِ، يَرْشَد رَشَداً ورَشاداً، فهو راشِد ورشيد، وهو نقيض الضلال، إذا أَصاب وجه الأَمر والطريق، الراشد اسم فاعل من رَشَد يَرْشُد رُشْداً، وأَرْشَدته أَنا، ويَعني الهداية، الاستقامة، إصابة وجه الأمر، والعقل السليم. رَشَدَ يَرْشُدُ رُشْداً ورَشاداً،

فهو راشِدٌ ورَشيدٌ، أي اهتدى وعرَف طريق الحق والصواب، وهو مصدر للأمور الدنيوية والأخروية، وتستخدم للدلالة على صلاح الدين والمال أو بلوغ سن التكليف **(ابن منظور، 1414هـ:175)**.

ثانيا: الرشد في الاستعمال القرآني:

تعددت موارد ورود كلمة رشد واشتقاقاتها في القران الكريم، وكل كلمة في أي آية جاءت لتعبر عن حالة وصفية أو معالجة لمشكلة عامة كانت أو خاصة، ونورد الآيات المباركات واستخداماتها-

جدول (1) الرشد في الاستعمال القرآن ودلالته

ت	السورة	رقم الآية	نص الآية	الدلالة
1	البقرة	186	وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ	جاءت الآيات الثلاثة في 1و2و3 بالدلالة نفسها وهي : استعمال الهداية وخط الوعي للحياة في كل القضايا العامة والخاصة، ومنها أيضا إصلاح المال واستثماره
2	البقرة	256	لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ	
3	النساء	6	وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ	
4	الأعراف	146	سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِن يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا	سلوك طريق الحق وهو ضد الغي
5	هود	78	وَجَاءَهُ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِن قَبْلُ كَانُوا يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ قَالَ يَا قَوْمِ هَٰؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِي ضَيْفِي أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلٌ رَّشِيدٌ	العاقل الذي يفكر بطريقة متزنة ويدبر الامر على أساس العدل والحكمة
6	هود	87	قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لَأَنتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ	هدوء الطبع وسعة الأفق، وعمق النظرة للأمور
7	الكهف	10	إِذْ أَوَى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ فَقَالُوا رَبَّنَا آتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا	مواجهة المواقف للانطلاق إلى الغايات
8	الكهف	17	وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُّرْشِدًا	عدم الدلالة على الطريق الصحيح في الأعمال
9	الكهف	24	إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ وَاذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ وَقُلْ عَسَىٰ أَن يَهْدِيَنِ رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَٰذَا رَشَدًا	الهداية إلى الطريق الأقرب للرشاد
10	الكهف	66	قَالَ لَهُ مُوسَىٰ هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا	الاستزادة من العلم باتباع الذين يملكونه
11	غافر	29	قَالَ فِرْعَوْنُ مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَىٰ وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ	انطلاق الرأي من منطق القوة كحقيقة لا تناقش
12	الحجرات	7	أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ	انطلاق من الفطرة التي تلتقي بالحقيقية
13	الجن	10	وَأَنَّا لَا نَدْرِيَ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا	عدم معرفة أسرار الغيب
14	الجن	14	وَأَنَّا مِنَّا الْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا الْقَاسِطُونَ فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُولَٰئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا	العمل الصالح فكراً وسلوكاً

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

1. القرآن الكريم.

2. محمد حسين فضل الله، تفسير من وحي القرآن ، ط3، (بيروت–دار الملاك،2018م)،ج2،ص91، 431، ج4،ص65، ج7،ص228، ج9،ص268، ص282، ج11، ص293، ص303، ص317، ص388، ج16، ص259، ج17، 294، ج19، ص205، ص208.

يُلاحظ من الجدول (1) أن دلالات الرشد في القرآن الكريم وإن كانت تعبر عن حدود الهداية الروحية، إلا أنها لا تقف عندها فقط، بل تتعدى ذلك لتقدم إطاراً سلوكياً متكاملاً لإدارة الموارد، فالأحكام والضوابط الشرعية تعمل كأدوات (لهندسة خيارات) الأفراد، بما يحقق حمايتهم من الاندفاع والسفه المالي، محققة بذلك ما يعرف في الاقتصاد الحديث بكفاءة التخصيص للموارد.

ثالثا: أضداد الرشد في القرآن الكريم وأثرها السلوكي:

مر بنا فيما تقدم كيف دلت كلمة الرشد في الاستخدام والدلالة القرآنية على مفاهيم الاستقامة والصلاح ومنها الهداية والعمل القويم، كما واقترنت بالعلم والمعرفة واتباع الحق، ومنها ما يتبع إدارة المال في حسن الاستخدام والتدبر التي يتمتع بها الإنسان الراشد، وفي المنهج القرآني ورد الكثير من الكلمات ذات الدلالة المضادة لكلمة الرشد وبيان مدى تأثيرها وعواقبها على المستوى الفردي أو الجماعي في الأمة. وسنتناولها عبر الجوانب الآتية:

1- الرشد والسفه: يعتبر توثيق الالتزام المالي أحد أوجه الرشد والسفه ذات المدلول : قال تعالى **(يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكۡتُبُوهُۚ وَلۡيَكۡتُب بَّيۡنَكُمۡ كَاتِبُۢ بِٱلۡعَدۡلِۚ وَلَا يَأۡبَ كَاتِبٌ أَن يَكۡتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُۚ فَلۡيَكۡتُبۡ وَلۡيُمۡلِلِ ٱلَّذِي عَلَيۡهِ ٱلۡحَقُّ وَلۡيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ وَلَا يَبۡخَسۡ مِنۡهُ شَيۡـٔٗاۚ فَإِن كَانَ ٱلَّذِي عَلَيۡهِ ٱلۡحَقُّ سَفِيهًا أَوۡ ضَعِيفًا أَوۡ لَا يَسۡتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلۡيُمۡلِلۡ وَلِيُّهُۥ بِٱلۡعَدۡلِۚ)** **(البقرة، اية:282)**

والظاهر من السفه هنا عدم القدرة على التدبر المالي وضبطه فيما يخص الالتزامات المالية، فإن التوثيق يحفظ الحقوق المالية من جهة، ومن جهة أخرى يشعر الشخص

الدائن أنه ملزم بالإحسان فيما ينفق لأنه مطالب بإرجاع المال بناءً على الوثائق والعهود والشهود.

2- ضبط التصرف المالي :

إنَّ السفه هنا يدل على خفة العقل، وإن كان الأصل في معناه مطلق الخفة فيما من شأنه أن لا يخف و منه الزمام السفيه أي أنه كثير الاضطراب ، وخفة النفس و اختلف باختلاف الأغراض و المقاصد فقيل سفيه لخفيف الرأي في الأمور الدنيوية و سفيه للفاسق غير المبالي في أمر دينه، وإن حفظ المال لبعض الأفراد هو للصلاح العام الذي يبنى عليه أصل الملك والاختصاص، ويعلموا أنهم مجتمع واحد والمال كله لمجتمعهم.(الطباطبائي،2004: 145-146)

المطلب الثاني: مفهوم السلوك الاقتصادي في الرؤية القرآنية:

إنَّ المتطلّعَ على المنهج القرآني الكريم يجد أنَّ تحديد العلاقات ورسمها كانا بحدود واضحة ومنضبطة، انطلاقًا من علاقة الفرد مع نفسه وعياله ووطنه والمجتمع الذي ينتمي إليه، بل إنَّه حدَّد ورسم العلاقات الإنسانية والمالية خارج حدود الانتماء الديني أو العرقي أو الطائفي، ومن هنا لا بدَّ من معرفة السلوك الاقتصادي في الرؤية القرآنية، بوصفه أحد أهم السلوكيات التي تتزاحم عليها حاجات الأفراد والمجتمعات والدول.

أولا: تعريف السلوك الاقتصادي في الفكر المعاصر ومفاهيمه:

1-**التعريفات الخاصة بالاقتصاد السلوكي**، قد نرى تعدد في التعريفات وذلك لحداثة المصطلح واستخداماته، فهو: ((مجموعة من الآثار والعوامل النفسية والمعرفية والعاطفية والثقافية والاجتماعية في قرارات الأفراد والمؤسسات، وبيّنت الدراسة كيف تختلف تلك القرارات عن تلك التي تتضمنها النظرية الاقتصادية الكلاسيكية. ونظرًا لحداثة هذا الفرع من علم الاقتصاد، ومحدودية تطبيقاته على الصعيد العملي، فقد

لفتت هذه التجربة الأنظار إلى إمكانية استخدامها لدعم السياسات العامة وعملية التنمية المجتمعية، وذلك من خلال إعادة صياغة البرامج التنموية التي تخاطب الفرد بناءً على احتياجاته وثقافته، مع التأكيد على جانب مهم، وهو الأخذ بالاعتبارات النفسية التي تؤثر في قيامه بسلوك معين" (قندوز، 2023: 5).

2- المفاهيم والاسس العامة للاقتصاد السلوكي:

تتعدد المفاهيم والأسس التي يقوم عليها الاقتصاد السلوكي؛ فمنها ما يدخل ضمن تعريفه، ومنها ما يعبّر عن استراتيجيته، ومنها ما يعبّر عن نقد تاريخي لما قبلها من أفكار، ومن أهم تلك المفاهيم والأسس: (قندوز، 2023: 6-10)، و(Samson, 2023: 171-210).

أ- التحيزات المعرفية(Cognitive Biases)

وهي الميل الذهني الذي يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير منطقية، مثل: التحيز للتوافر، والتمثيل، والتأكيد، والثقة الزائدة. ويُعتقد أنها تؤثر بشكل مباشر في الاستثمار والادخار والاستهلاك. لقد فسّرت الأدبيات الحديثة للاقتصاد السلوكي نشوء التحيزات المعرفية لدى الأفراد بعدم قدرة العقل البشري على معالجة كافة المعلومات المتاحة بعقلانية كاملة، ويرى دانيال كانمان أن السلوك الإنساني محكوم بـ(النظام 1)، الذي «يعمل آليًا وبسرعة، بجهد قليل أو دون جهد، في ظل غياب سيطرة طوعية على عمله» (كانمان، 2015: 37). إنَّ هذا الاعتماد المفرط من قِبل المستهلكين أو المستثمرين على الاستنتاجات الحدسية السريعة والآلية لهذا النظام هو المنشأ الأساسي للتحيزات السلوكية والأخطاء الإدراكية المنهجية التي تمنعهم من اتخاذ القرارات الاقتصادية المثلى والتنبؤ الدقيق بالمستقبل.

ب- العقلانية المحدودة(Bounded Rationality)

وتعني أن قدرة الإنسان على التفكير ومعالجة المعلومات تكون محدودة؛ لذلك يلجأ

إلى اتخاذ قرارات سريعة وغير كاملة، حتى عند توافر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار الكامل أو الأصح.

ت- الاستدلال(Heuristics)

هي قواعد ذهنية مختصرة تساعد الفرد أو المؤسسة على اتخاذ القرار بسرعة، لكنها قد تتسبب في إحداث أخطاء منهجية تؤثر في بعض العناصر، مثل تنفيذ الخطة، ومن تلك الأخطاء: الحكم السريع وسوء تقدير المخاطر.

ث- هندسة الاختيار(Choice Architecture)

وتعبّر عن طريقة عرض الخيارات وترتيبها وصياغتها، بما يؤثر في اتخاذ القرارات. ومثال ذلك أن التغيير في البيئة قد يؤدي إلى تغيير السلوك من دون إجبار.

جـ- النكز(Nudge)

يُعد مفهوم النكز حديثًا، بينما يمكن قياس ظهوره قبل عام 2000، ويمكن اعتباره مؤثرًا غير مباشر دخل في السياسات الاقتصادية منذ عام 2000. وهو تدخلات بسيطة وغير مباشرة تعمل على تعديل السلوك النفسي، ومنه الاقتصادي، من دون إجبار، عبر تصميم البيئة وغيرها من القطاعات، مثل جعل الخيار الصحي هو الخيار الافتراضي من دون الإجبار على اختياره.

حـ- العوامل الاجتماعية والعاطفية(Social & Emotional Drivers)

يُعد السلوك الاقتصادي محور الاقتصاد السلوكي؛ لأنه يتأثر بمجموعة كبيرة من العوامل، وأهمها: الأعراف الاجتماعية، والانتماء القبلي والديني، والعواطف والخوف، والرغبة في القبول الاجتماعي. وتتعدد قائمة المؤثرات بشكل كبير مع تقدم دراسة علم النفس والتقدم التقني.

خـ- نقد العقلانية الكاملة وكفاءة الأسواق

طالما كانت العقلانية الكاملة وكفاءة السوق أساسًا في الفكر الاقتصادي، وخاصة الكلاسيكي منه، إلا أن الاقتصاد السلوكي يرى أن السلوك الحقيقي للأفراد يختلف عن

نموذج العقلانية التامة، وهذا ما يجعل الأسواق غير كفوءة أحيانًا. إنَّ هذا الاختلال في الفكر السلوكي المعاصر يعود إلى طبيعة التفكير البشري، إذ ذكر دانيال كانمان: «ينقل الانتباه إلى الأنشطة العقلية الجهدية التي تتطلبه، بما في ذلك العمليات الحسابية المعقدة، ترتبط عمليات (النظام 2) في كثير من الأحيان بالخبرة الذاتية للفاعل والاختيار، والتركيز» (كانمان، 2015: 37). إنَّ إرساء العقلانية الكاملة يتطلب تفعيل النظام (2)، المنوط به منح الانتباه والتدقيق وكبح جماح نزوات النظام (1) الحدسي السريع، وتولي مسؤولية السيطرة الذاتية. وبما أن تشغيل هذا النظام يتطلب جهدًا عقليًا شاقًا ومكلفًا، فإن الأفراد يميلون سلوكيًا إلى تجاوزه، مما يسقط فرضية العقلانية الكاملة الكلاسيكية، ويؤدي إلى تشوهات وثغرات في كفاءة الأسواق.

د- وحدات الرؤى السلوكية(Behavioral Insight Units)

وهي الجهات الحكومية أو المؤسساتية التي تطبّق علم السلوك، وتستخدم تطبيقاته في تصميم السياسات، مثل: الضرائب، والادخار، والصحة العامة.

ثانيا: مفهوم المال والاستخلاف في القرآن:

أ- المال في القران الكريم :

في اللغة يعرف المال، على كل ما تملَّكه الإنسان، سمي بذلك لكونه مائلًا أبدًا وزائلًا، ولذلك سمي عرضًا، وهو مفرد، جمعه :أموال، أما اصطلاحاً فتتعدد حسب اراء المدارس الإسلامية ومفكريها ومنها انه، هو ما تمتد إليه الأطماع، ويصلح عادة وشرعًا للانتفاع به، وأيضا ما يقع عليه الملك، ويستبد به المالك عن غيره، إذا أخذه عن وجهها **(الأمانة العامة للأوقاف، 2017: 304-305).**

أما في القران الكريم فلقد ورد كلمة مال والأموال في كثير من المواضع التي منها التوجيه الديني للاستخدام، أو التشريع في الحقوق، أو طريقة الكسب للمال وتعدد أبوابها من الحلال أو الحرام.

قال تعالى: **(وَاعْلَمُوا أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ) (الانفال، اية: 28).**

ب- الاستخلاف في القران الكريم:

قال تعالى: **(وَهُوَ ٱلَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمْ) (الانعام، اية: 165). وقال عز وجل (ثُمَّ جَعَلْنَٰكُمْ خَلَٰٓئِفَ فِي ٱلْأَرْضِ مِنۢ بَعْدِهِمْ لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ) (يونس، اية: 14).**

يظهر التحليل العام ان كلمة "خلف" في مراجع اللغة تدل على مفهوم الاستخلاف، وهو ما يدور حول النيابة، ومنها قيام شخص مقام شخص آخر، أو جيل بمقام جيل آخر. ويمكن تلخيصه بثلاثة معان رئيسة وهي **(محمد السادة، 2023: 357)**

- مجيء شيء بعد آخر كان قائم مقامه.
- المخالفة أي مجيء الخلف بعد السلف.
- ومنها ايضاً بمعنى التغيّر.

كما أن المفهوم في الاصطلاح، لا نجد له اختلاف عن الدلالة السابقة والتي منها ظاهراً عن الدلالة اللغوية؛ فيفهم الاستخلاف على أنه قيام اللاحق مقام السابق في أداء ما كان يقوم به. والبعض يضيف أسبابًا لوقوع تلك النيابة وتشريعها، مثل الغَيبة، أو الموت، أو العجز، أو التشريف. ولكن هذه الأسباب لا تنطبق على بعض المقاصد، مثل قوله تعالى: **(إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً) (البقرة، اية: 30).** لأن الله هو الحي القيوم المنزه عن الغيبة والموت والعجز. فيرد الاستخلاف للتشريف والتكليف، وليس معبر أو ناشئًا عن نقص، مثل الوظائف الاجتماعية، والاقتصادية، والعمارة والابتلاء وغيرها من موارد الاستخلاف في الآيات الكريمة **(محمد السادة، 2023: 357-358).**

المطلب الثالث: الأسس المقاصدية الحاكمة للرشد الاقتصادي:

أولا: حفظ المال من الضروريات في الشريعة:

يُعدُّ المال المحرّك الرئيس للحياة، مهما اختلفت الديانات والانتماءات، فبه تُقضى الحاجات، مهما كانت بسيطة أو معقدة؛ لذلك يُعدُّ الحفاظ على المال، وتشريع كسبه، وطريقة إنفاقه ضرورةً في كل التشريعات الدينية والمدنية.

يمكن تلخيص مقاصد حفظ المال، بوصفه ضرورةً ضمن الرشد الاقتصادي، بالآتي: (محمود، 2018: 236-240):

1. إنَّ حفظ المال يُعدُّ مقصدًا شرعيًا أساسيًا، وهو ما يهدف إلى حماية أموال الأفراد والمجتمع من الضياع والاعتداء عليها، مما يسهم في الحفاظ والضبط في التعاملات المالية، ويؤدي إلى ضمان استقرارها.
2. الحماية من جانب وجود المال وتنميته، ويتم ذلك عبر تشريع المعاملات المنظمة، والتشجيع على الكسب الحلال والمشروع، كما تتم من جانب العدم بمنع السرقة والاحتيال والربا عبر العقوبات الرادعة.
3. يساعد حفظ المال في تحقيق الأمن الاجتماعي وتعزيزه، من خلال تقليل مصادر النزاع والخلاف بين الناس، كما يوفر بيئة آمنة تهدف إلى تشجيع العمل والإنتاج والاستثمار.
4. التطبيقات العملية لحفظ المال: تتعدد الأدوات العملية لحفظ المال، ومنها ما يشمل الرقابة على الفساد المالي، وطرق توثيق الحقوق، والتشريعات الرادعة، مثل العقوبات وغيرها، وتعمل تلك التطبيقات على تحقيق الاستقرار الاقتصادي بما يوفر الطمأنينة والمعيشة الآمنة في المجتمع.

ثانيا: العدل ومنع الظلم في المعاملات:

يقوم مبدأ العدل في القرآن الكريم على منع الظلم قبل وقوعه، من خلال التوجيه لتقييم السلوك الاقتصادي بناءً على آثاره المستقبلية، وهو نجده مشابه لمفهوم الرشد السلوكي في الاقتصاد المعاصر. وأن الشارع الإسلامي منع جميع الوسائل التي تفضي إلى مفسدة، كالربا والغش والتحايل في المعاملات، لأن كل ذلك يفضي إلى المفسدة وهو ما يمثل الظلم في المعملات، قال تعالى: **(وَيَٰقَوۡمِ أَوۡفُواْ ٱلۡمِكۡيَالَ وَٱلۡمِيزَانَ بِٱلۡقِسۡطِۖ وَلَا تَبۡخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشۡيَآءَهُمۡ وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ)(هود، اية: 85)**.

وهو ما يعكس آلية تشريعية تضمن عدالة التبادل ومنع استغلال حاجات الناس، لكي يرسم الية لضبط الانحيازات السلوكية التي تؤدي لقرارات اقتصادية غير عادلة ويمكن اعتماد أسس العدل واعتماد منع الظلم من خلال التالي(عبد الله، 2021: 252-262).

1- يعد المآل أداة لتحقيق العدل ومنع الظلم، من خلال أبواب تشريع كسبه أو التحريم ووجه الإنفاق.

2- لقد عمد التشريع الإسلامي إلى سد الذرائع كوسيلة شرعية لمنع السلوكيات الاقتصادية الضارة.

3- يقع كل ما هو محظور ضمن معيار منع المعاملات غير العادلة.

4- إن الغايات السليمة هي ما تعمل على تحقيق المصالح وتشجع على السلوك الاقتصادي الرشيد.

5- إن درء المفاسد دائما مقدم على جلب المصالح، وذلك لضمان العدالة في المعاملات.

ثالثا: تحقيق الكفاية والتوازن الاجتماعي.

يعمل التشريع الإسلامي وزمن خلال الأسس القرآنية في الآيات الكريمة على تحقيق العدل الاجتماعي كما مر سابقا، وان كانت متمثلة في السلوك الاقتصادي كمعاملة أو توجه أو توجيه، مما يضفي بقواعد ثابتة منها أخلاقية توجيهية، قال تعالى: **(وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُواْ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ)(الانعم، ايـة: 152)**. فالعدل أحد الأسس التي تحفظ التوازن في المجتمع، وإن الكفاية المادية والاجتماعية التي تحقق التوازن وتتحقق به، لهي قاعدة عامة في القران الكريم والمقاصد التشريعية وتوجيه لتهذيب السلوك الفردي والجماعي، قال تعالى: **(يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أو ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَاۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُواْۚ)** (النساء، اية: 235).

المبحث الثاني: الرشد والسلوك الاقتصادي الفردي في القرآن الكريم

يعمل التشريع القرآني من خلال الآيات الكريمة إلى تهذيب سلوك الفرد وتوجيهه بما يوازن بين الحرية والالتزام والانضباط، فلا يفرض القيود التي يختفي فيها الإبداع والشغف، مما يحد من روح المبادرة، ولا هي متروكة للفرد بالشكل الذي تكون سلوكياته الغرائزية تنعكس سلباً على الشخص والمجتمع معا.

المطلب الأول: الرشد في الاستهلاك والإنفاق

أولا- التوازن بين التبذير والتقتير:

يعد التوزان أساسا في المبادئ الإسلامية على الصعيد الاقتصادي، والاجتماعي، بل وحتى على مستوى التعبد والتهجد، فالله عز وجل ينظر للإنسان بوصفه مالك الغرائز التي بها يسمو وبها ينزل، وكذلك صاحب الجسد الذي يجب أن يحافظ عليه وعلى أعضائه من التلف والضرر، وعنصر فعّال يستطيع صنع المعجزات وإحداث التغيير بما مكنه الله عز وجل، ويمكن الاستدلال بالآيات الكريمات على النحو التالي:

أ- الاعتدال الاقتصادي الفردي: لقد حث الله عز وجل في القران الكريم الأفراد على اتخاذ الاعتدال في إدارة الأموال منهجا لمعاملاتهم وتنظيم حياتهم، ومنها

- عدم الإسراف، لأن أغلب الإسراف يكون مفسدة، حيث يكون المستهلك قد أنفق مالاً أكبر من الحاجة الفعلية التي يطلبها، قال تعالى: **(وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ) (الأعراف، اية: 31) (وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ) (الانعام، اية: 141)**. كما أننا نجد المسرفين لا يمكن اعتماد رأيهم أو استشارتهم، قال تعالى: **(وَلَا تُطِيعُوٓاْ أَمۡرَ ٱلۡمُسۡرِفِينَ) (الشعراء، آية: 151)**.

- عدم التبذير، وهو صرف المال في غير حاجة، أو في مفسدة، فقرن الله عزل وجل المبذرين بإخوان الشياطين، قال تعالى: **(إِنَّ ٱلۡمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخۡوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِۖ) (الاسراء، اية: 27)**.

ب- التوازن الاقتصادي الفردي، بحيث يسمح لنفسه التمتع بكل الطيبات من حلال، بشرط عدم الإضرار بالنفس أو الغير، وأن يكون ذلك من الكسب الحلال، قال تعالى: **(وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا) (الفرقان، اية: 67)**.

ثانيا: فقه الأولويات في الإنفاق

يمكن اعتبار فقه الأولويات في الإنفاق أحد العناصر المركزية في تكوين الرشد الاقتصادي كما يصوره القرآن الكريم، أي انه يعمل على ترتيب الحاجات وترشيد استخدام المال وفق مقاصد الشريعة، وهو ما يحقق التوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع، وبالمقابل يمنع ويحد من الانحرافات السلوكية، كالتي مرة سابقا مثل الإسراف أو التبذير والبخل أو اي خلل اقتصادي. ومما تقدم يمكن تجزئة هذا الاولويات إلى مجموعة مفردات مترابطة.

ثالثا: البُعد الأخلاقي للإنفاق والاستهلاك.

إنَّ الأولية في الإنفاق تجسد البعد الأخلاقي في الرؤية الاقتصادية الإسلامية للاستهلاك، ونجدها في بيان الإنفاق وفق مبدأ الأولويات، حيث إننا نرى تقديم الإنفاق الضروري والواجب على الإنفاق الكمالي والترفيهي، كما ويرى أهمية توجيه المال نحو ما يحقق النفع المستدام كالتعليم والتنمية ودعم المحتاجين، وهو يفضل على الاستهلاك غير المنتج وكذلك الإسراف. أما بعد الاقتصاد الإسلامي فهو قائم على تحقيق الكفاية والعدالة الاجتماعية، من خلال التوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع، ومن خلال ذلك يظهر لنا أن الإنفاق في التصور الإسلامي ليس مجرد استهلاك، بل هو وسيلة للإعمار والتنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي **(نجيب، والجلول، 2022: 130)**.

المطلب الثاني: الرشد في الكسب والاستثمار

أولا: مشروعية العمل

تتجلى مشروعية العمل في الإباحة لكل مكسب ما لم يرد به نص بالتحريم،

قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ **(لجمعة، اية: 10)**.

تتجلى حكمة الله عز وجل في التوجيه العملي بعد العبادي، وأفضل الأعمال الكسب الحلال مما أنعم الله بالسبل المشروعة، لكي تعمل الدائرة الاجتماعية والاقتصادية في لتحقيق الكفاية الشخصية، وسد الحاجات الضرورية، مما يسهم جميعا في النمو الاقتصادي وتحقيق الرشد في الكسب والإنتاج.

هذا أولا، أما الآخر فهو وإن كان مباحا ويضر بالعامة أو مخالفا للقانون فهو مكسب حرام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال: **(لا ضرر ولا ضرار)(النيسابوري، 1990: 66)**. فأي عمل كان يضر بالمجتمع حتى وإن كان من

أوجه الحلال، فإنه يحرم بالصيغة الثانية من التشريع وغالبا ما يبوب ضمن فقه المعاملات.

ثانيا: البعد الاقتصادي الإسلامي للكسب المحرم واختلال الرشد:

إنَّ الغاية من التحريم للكسب الغير مشروع ، هو البعد العام للرشد الاقتصادي في الإسلام ، والذي لا يقوم فقط على تحقيق المنفعة أو إشباع الرغبات، كما يشرع في الاقتصاديات كمبدأ يقوم على الربح والخسارة فقط، بل يجب أن يستند إلى الحق والخير فيما يخص الالتزام بالضوابط الأخلاقية التي حددتها الشريعة الإسلامية، وهنا فإن السلوك الاقتصادي الإسلامي يرفض الكسب الحرام ويقيد النشاط الاقتصادي على أساسين مهمين الأول الحلية ثم تحقيق المصلحة ، وحينما تقوم العقلانية في الاقتصاد الإسلامي تقوم على مبدأ الحلال والطيب، فإن كثرة الربح أو الاستهلاك ليست دائمًا أمرًا جيدًا خاصة إذا أدّت إلى الضرر أو المفسدة **(Firmansyah, 2021: 35-37)**

إنَّ الإنسان في الاقتصاد الإسلامي الذي يمتثل للتشريع ومبادئه، لا تحكمه المنفعة الذاتية فقط كما في الأنظمة الاقتصادية الأخرى، بل إننا نجد مجموعة من القيم الإسلامية التي تضبط دوافعه الاقتصادية وتنظمها، مما يمنع الاستغلال وتحقيق المكاسب بالطرق غير المشروعة.

ثالثا: الضوابط الأخلاقية للاستثمار

يعد الاستثمار من مقاصد التشريع والضروريات سابقة الذكر في الإنفاق، وعن طريقه يتم المحافظة على المال وتنميته وترشيد استخدامه، وتتضمن تلك الأبعاد الإنفاق الاستثماري وطبيعة العوائد المكتسبة وفيما بينهما طرق الاستحصال بعد الإنفاق.

إنَّ الضابط الإسلامي في تكوين راس المال وتنميته جعل من زيادته استثماره يـرتبط ارتباطـا وثيقـا بـالأخلاق والقـيم التـي تخـص جميـع الأفـراد، فـيحفظ كرامـة المستهلكين وحمايتهم، وينمي الإنتاج بالصورة الصحية، ومن تلك الضوابط

1- تحريم الربـا لضـبط رأس المـال الغيـر منـتج، فالأبعـاد السـلوكية والتحليليـة لتحـريم الربـا فـي المنظومـة القرآنيـة، هـي لمعالجـة زيـادة فـي الأمـوال دون الاشـتراك بالعمليـة الإنتاجية بما تتحمل جميع الأطراف نسب المخاطرة والأرباح، قال تعالى ﴿**وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا**﴾ **(البقرة، ايـة: 275)**. إن التحريم القرآني للربا لا يقف عند حدود البعد التعبدي أو الأخلاقي الفردي، بل يُمثل أداة هيكلية لضبط 'السلوك الاستثماري' وحمايـة الاقتصـاد مـن التشـوهات السـلوكية الناتجـة عـن تعظـيم العوائـد الخاليـة مـن المخاطر ومن منظور الاقتصاد السلوكي المعاصر، يمكن تحليل أثر هذا التحريم من خلال الأبعاد التالية :

أ. توجيه **السلوك نحو الاستثمار الحقيقي:** فتحريم الربا يعمل كآلية دفع لإجبار رأس المـال علـى التخلـي عـن الممارسـات السـلبية، (كالربـا والادخـار العقـيم) والتوجه نحو المشاركة الحقيقية في المخاطر، كقاعدة "الغنم بالغرم" (الزحيلي، 2006: 543)، وهو ما يحفز الإنتاج ويدعم الاقتصاد الحقيقي.

ب. **معالجـة معضـلة المحاكـاة السـلوكية فـي التطبيـق المعاصـر:** يقتضـي الرشـد القرآني التمييز التام بين البيع والربا ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾. والتنبيه هنا علمياً، إلـى أن بعض التطبيقات المعاصرة في المصرفية الإسلامية وقعت في فخ 'المحاكاة السلوكية والاسمية' للمنتجات التقليدية (عبر الهندسة المالية لبيوع المرابحـة والتـورق والتوريـد بالصـكوك)، ممـا يجعلهـا تقتـرب سـلوكياً مـن منطق الفائدة الربوية، ويفقدها جوهر المقاصد القرآنية. وبناءً على ذلك، فإن الرشـد الاقتصـادي المعاصـر يتطلـب تجـاوز الشـكلية القانونيـة نحـو تطـوير أدوات تمويليـة تشـاركيه حقيقيـة (كالمضـاربة والمشـاركة) التـي مـن شـانها ان

تعكس فلسفة النص القرآني في تنمية المجتمع وتدوير الثروة وعدم حصرها في فئات محددة.

2- تحريم السرقة باي شكل أو مسمى كان حيث يستحصل المال بصورة غير شرعية من الآخرين، قال تعالى: ﴿**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا**﴾ **(المائدة، اية: 38)**.

3- تحريم الغش والخداع، وهو زيادة الأموال بأعلى من قيمتها الحقيقية من خلال التدليس بها مما يقلل جهد صاحب رأس المال قياسا بالربح المتحصل بغير حق، قال تعالى ﴿**وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ**﴾ (المطففين، اية: 1).

4- الأموال المتحصلة من المراهنات والقمار، لما فيها من مفاسد اقتصادية تضر بصرف الأموال في غير الوجهة المنتجة، وكذلك الاستحصال عليها بغير عمل أو جهد، قال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ**﴾ **(المائدة، اية: 90)**.

تتعدد أوجه الأموال المكتسبة بغير حق أو بالباطل وهي مفصلة على أوجه كبيرة في التشريع الإسلامي، كالرشوة وبيع المحرمات وغصب الحقوق وغيرها، وكل غاية في التحريم لا يخلو من الوجه الأخلاقي للرشد الاقتصادي في تنظيم حركة الأموال ودوره في الإنتاج بالصورة الصحيحة.

المبحث الثالث: الرشد الاقتصادي على المستوى الكلي والسياسة الشرعية

المطلب الاول: الرشد في إدارة المال العام والاستخلاف التدبيري.

أولا: الأمانة والمسؤولية: إنَّ الأمانة عنصر أساس في إدارة الأموال والرشد في استخدامه، قال تعالى، ﴿**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا**﴾ **(النساء، اية: 58)**. وقال تعالى، ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ**﴾ **(الانفال، اية: 27)**.

إنَّ الأمانة تقابلها قيمة المسؤولية لتكون الركائز الأساسية للتنمية في الإسلام، فنجد أن التشريع الإسلامي يجعل الفرد مستأمناً ومسؤولاً عما كلف به من واجبات تجاه ربه ونفسه وغيره، وهو أيضا يمثل الرشد في إدارة الأموال، وجعل المجتمع مستأمناً ومسؤولاً عن بعضه بعضاً، كما يجعل الحاكم مستأمناً ومسؤولاً عن الرعية، وبالتزام كل طرف بمسؤوليته، وأدائه لأمانته يتحقق الرشد الذي يؤدي إلى تحقيق التنمية الشاملة في مختلف مجالات الحياة **(قلوح، 2023: 11)**.

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: **(كُلُّكُم رَاعٍ وَكُلُّكُم مَسؤُولٌ عَن رَعِيَّتِهِ، وَالأَمِيرُ رَاعٍ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهلِ بَيتِهِ، والمرأة رَاعِيَةٌ عَلَى بَيتِ زَوجِهَا وَوَلَدِهِ، فَكُلُّكُم رَاعٍ وَكُلُّكُم مَسؤُولٌ عَن رَعِيَّتِهِ) (البخاري، 1422هـ: 195)**.

ثانيا: الرشد في التخطيط الاقتصادي تدبر نبي الله يوسف عليه السلام:

قال تعالى: **﴿وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِيۖ فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ ۝ قَالَ اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ (يوسف، اية: 54-55)**.

إنَّ المطّلع على تدبّر نبي الله يوسف (عليه السلام) في كيفية استخدام التنبؤ بالأزمات، يجد أنه كان مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالرشد الاقتصادي، إذ مثّل التخطيط الاستباقي ذروة العقلانية في إدارة الموارد النادرة التي تمس حياة عامة الناس، وخاصة الدولة، فأمر بتوجيه الاستهلاك لضمان الاستدامة. لقد مكّن ذلك المنهج من تحقيق تقدم في التخطيط الاستراتيجي والرشد الاقتصادي؛ إذ قدّم للملك أسس إدارة الأزمة، مستندًا إلى العقلانية في إدارة الموارد، والتي تضمنت إنذارًا مبكرًا لحماية مستقبل مصر من الأزمات. لقد تجلّى هذا الرشد في وضع آليات وقائية تضمنت ترشيد الاستهلاك، والعمل على الادخار المنظم في سنوات الوفرة لمواجهة سنوات القحط أو العجز. وقد نجح (عليه السلام) في إقناع صانع القرار بالضرورات الاقتصادية، التي

انعكست من خلال الضبط الذاتي للسوق وتجنب الهدر، مستندًا إلى تحليل اقتصادي دقيق يوازن بين «الوفرة والمجاعة»، فكانت خطة تنموية مستدامة متعددة الأهداف، مما أبرز أهمية الاستعانة بخبراته الفنية لإرساء قواعد الحوكمة والرشد المالي (فضل الله، 2024: 514). إنَّ ربط هذا النموذج بأدوات الاقتصاد الحديث لا ينبغي أن يُفهم بوصفه إسقاطًا هيكليًا متطابقًا مع أدوات معقدة، كصناديق الثروة السيادية المعاصرة، بل يكمن الربط العلمي في «المنطق والجوهر السلوكي.«

وتظهر العبقرية السلوكية في هذا النموذج من خلال محورين رئيسين:

1. هندسة خيارات الاستهلاك: من خلال فرض سياسة ادخارية حازمة وطوعية، وضبط نمط الاستهلاك الفردي خلال سنوات الوفرة، وهو ما يُعرف في الاقتصاد السلوكي بـ«النكز التشريعي»؛ لتأجيل المنفعة الآنية من أجل الاستدامة المستقبلية .

2. عقلنة القرارات تحت مظلة عدم اليقين: إذ نجح النموذج في تحويل التوقعات المستقبلية للأزمة إلى خطة إجرائية مرنة طويلة الأجل، «تخطيط سباعي متوازن»، مما يثبت أن الإطار المعياري القرآني يقدم أصولًا فكرية رصينة لسياسات التحوط والادخار وإدارة المخاطر، من دون الحاجة إلى المبالغة في دمجها بمصطلحات مالية معاصرة تختلف عنها في الطبيعة والهدف.

المطلب الثاني: الرشد الاقتصادي بوصفه مدخلًا للاستقرار والتنمية:

تعد التنمية الاقتصادية من مفاتيح تطور البلدان واستقراها، من خلال اتباع الخطط التي تعمل على ادامة الموارد بجميع صنوفها، بالأدوات التي تسهم في استمرارها مع الحفاظ على أصل المورد وتوزيعه بشكل منهجي ومدروس، لذلك لا يمكن الفصل بين البعد الاقتصادي عن الأبعاد الأخرى ومن أهمها الاجتماعية والأخلاقية، كونها تمثل إحدى الطرق التي تحافظ على الثروة وتنميها، ويمكن للرشد

الاقتصادي في الإسلام أن يعمل على الاستقرار والتنمية في آن واحد، (حمد، 2025: 649-650)، ومن خلال عدة مبادئ يمكن ملاحظة تلك الأهمية:

أولا- حفظ الموارد الاقتصادية ومنع الهدر (التنمية المستدامة):

1- إن حفظ الموارد الاقتصادية ومنع هدرها من المبادئ الاقتصادية في المنهج الإسلامي، حيث إن كل التبليغ الإلهي، والسنن الرسالية، لم تشهد واقعة أو توجيه خلاف ذلك، بل ان الترشيد بكل معانيه اعتبر عبادة يؤجر عليه العبد، كما اعتبر التبذير والهدر سلوك شيطاني. قال تعالى : ﴿**وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا**﴾ **(الأعراف، اية: 56)**.

وقد مر سابقا بتفصيل كيف عمل التوجيه الديني من ناحية التشريع الالزامي والأخلاقي لذلك.

2- ضمان ديمومة الموارد للأجيال القادمة، حيث إن خلق الله للبشر وتسخير الأرض لهم لا تختص بفئة دون أخرى أو زمان دون آخر، قال تعالى: ﴿**وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ**﴾ (الرحمن، اية: 10).

ثانيا: تحفيز الاستثمار الحقيقي:

ويتحقق ذلك من خلال:

1- منع الاكتناز، قال تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ**﴾ (التوبة، اية: 34). ومكتنز الأموال موعود بالعذاب، كونه باب فساد للمال من خلال سوء استخدامه، فالاكتناز هو تعطيل للاستثمار والعمل، كما أن عليه واجبات، أي إنفاق الزامي لتجنب تعطيل الدورة الاقتصادية والإنتاج، وواجب توجيهي في حسن الاستخدام.

2- وجوب الإنفاق، وهي جميع الواجبات المالية التي فرضت في الإسلام على أفراد المجتمع، قال تعالى : ﴿**خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا**﴾ **(التوبة، اية: 103)** ، وهي فروض مالية متعددة، أبرزها الزكاة.

المطلب الثالث: تحقيق العدالة الاجتماعية. إن تحقيق العدالة الاجتماعية في الإسلام هي غاية مطلقة، وهي إحدى الركائز الأساسية في تنمية المجتمع عن طريق أبواب الاقتصاد، قال تعالى : ﴿لِكَيْلَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ **(الحشر، اية: 7)**. وتتحقق العدالة الاجتماعية في المنهج الإسلامي من خلال دور الدولة والأفراد، وهو منهج اقتصادي متكامل، وعلاقة اجتماعية واقتصادية تكمل بعضها البعض، ويمكن تلخيصها بالأدوات التالية:

اولا- واجب الدولة: وهو متمثل بالضمان الاجتماعي الذي يجب على الدولة توفيره للأفراد، كتوزيع الفرص وإتاحة الفرص وتوفير الحماية الاقتصادية، ومنح الأموال للعوائل المتعففة، الذين لا يجدون ما يصلح وضعهم الاقتصادي، لتقليل الفوارق الطبقية. ويأتي حق المجتمع على الدولة لأنها مخولة بإدارة الموارد المالية العامة، أما الحق الثاني هو نصيب الأفراد من الثروات العامة، والدولة إن لم تحقق توفير الخدمات والمستوى المعيشي الكريم، وجبت عليها تحقيق العدالة، قال تعالى : ﴿**هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا**﴾ **(البقرة، اية: 29)**.

ثانيا- واجب المجتمع: ويتمثل ذلك بالتكافل الاجتماعي بين أبناء المجتمع، وهو أيضا واجب إلزامي وأخلاقي ليكمل المجتمع بعضه البعض، قال تعالى : ﴿**وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ۖ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا ۝ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ۗ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا ۝ وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ۗ وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ**

قَرِينًا ۝ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ ۚ وَكَانَ اللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا﴾ (النساء، اية: 36-39).

الاستنتاجات.

1. شمولية الرشد القرآني، حيث إن مفهوم "الرشد الاقتصادي" في القرآن الكريم يتجاوز مفهوم "العقلانية المادية الضيقة"، فهو منظومة متكاملة تربط بين الكفاءة التدبيرية والوازع الأخلاقي والإيماني المستند إلى عقيدة الاستخلاف.

2. الوقاية من الانحراف السلوكي، إن المنهج القرآني، لم يكتفِ بتعريف الرشد، بل حدد مضاداته كـ "السفه" و"الغي"، وجعل من الضوابط التشريعية، مثل توثيق الالتزامات المالية وضبط التصرفات، أداة لحماية الأفراد والمجتمعات من الاختلالات المالية والنزعات الاستهلاكية الشاذة.

3. محورية فقه الأولويات، إن الرشد في السلوك الفردي يقوم على (الاستهلاك والإنفاق) على وفق ميزان دقيق يمنع التبذير والتقتير، ويحكمه، وهو ما بان بمخطط فقه الأولويات، (الضروريات، الحاجيات، التحسينات)، مما يضمن توجيه الموارد نحو إشباع الحاجة الحقيقية لا الرفاهية الترفيه.

4. الربط بين التنمية والتشريع الكلي، بينت الدراسة أن أدوات الرشد الاقتصادي على المستوى الكلي، مثل منع الاحتكار والاكتناز، وإيجابية وجوب الإنفاق، هي المحرك الأساسي لتحفيز الاستثمار الحقيقي وتدشين التنمية المستدامة وحفظ الموارد للأجيال القادمة.

5. تكامل أدوار الرعاية: تتحقق العدالة الاجتماعية في المنظور القرآني من خلال تكامل الأدوار، حيث تلتزم الدولة بالضمان الاجتماعي وتنظيم الاقتصاد العام، بينما يوجب المجتمع بتحقيق بالتكافل الاجتماعي المشترك.

التوصيات.

1. ضرورة إدراج مادة "الاقتصاد السلوكي الإسلامي في " **المؤسسات التعليمية والأكاديمية**"، مع التركيز على صياغة مفاهيم (فقه الأولويات الاستهلاكية) و(عقيدة الاستخلاف) في قالب نماذج حديثة تحاكي متطلبات الحاجة الفردية وتجد لها الحلول الواقعية بالصيغ الإسلامية.

2. **دعوة هيئات الرقابة الشرعية والمصارف الإسلامية:** للعمل على تطوير "مؤشر الرشد السلوكي للمنتجات المالية"، وهو مؤشر يقيس مدى ابتعاد المنتجات (كصيغ المرابحة والصكوك) عن المحاكاة الصورية للتمويل التقليدي، ومدى تلبيتها للمقاصد القرآنية في دعم الاقتصاد الحقيقي وتشجيع المشاركة في المخاطر.

3. تعزيز **مؤسسات التكافل الاجتماعي**، لما لها دور فاعل في تحقيق التوازن العام، وتنظيم السلوك الاقتصادي الرشيد.

4. يجب توظيف آليات "**النكز التشريعي الإيجابي**" من قبل صناع السياسات المالية والاقتصادية ، والمستلهمة من التوجيهات القرآنية في ضبط الاستهلاك (مثل آيات النهي عن الإسراف والتبذير)، وذلك عبر تصميم بيئات خيار ذكية في المنصات الحكومية والتطبيقات المالية تُشجع الأفراد على الادخار التلقائي وتدعم مبادرات التدوير المستدام للموارد.

5. **التوسع في الدراسات البينية المجتمعية**، عبر حث الباحثين والمراكز الأكاديمية على إجراء المزيد من البحوث البينية التي تجمع بين "الاقتصاد السلوكي المعاصر" و"التأصيل القرآني"، لكشف أوجه الإعجاز التشريعي في معالجة النفس البشرية وسلوكها المالي.

المصادر:

أولًا: القرآن الكريم

ثانياً: المصادر العربية

1.عبد الله، أحمد لمات محمد، (2021) .أهمية قواعد المآل في تحقيق مقاصد الشريعة في المعاملات المالية (قاعدة الذرائع أنموذجا) .مجلة الدراسات التربوية والعلمية، كلية التربية – الجامعة العراقية، المجلد 3، العدد 18.

2.نجيب، أحمد محمد، والجلول، سمير عبد القادر، (2022) .آيات الرشد الاستهلاكي في القرآن الكريم في ضوء المستجدات المعاصرة .المؤتمر الدولي الثاني للدراسات الإسلامية والإنسانية، جامعة أغري إبراهيم جاجان – كلية العلوم الإسلامية، تركيا.

3.الأمانة العامة للأوقاف – الكويت، (2017) .مدوّنة أحكام الوقف الفقهية .إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية، الكويت، ط1.

4.حمد، إيناس ناجي، (2025) .الرشد الاقتصادي وأهميته في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الشريعة الإسلامية .مجلة العلوم الأساسية، كلية الإمام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة – أقسام واسط، العراق، المجلد 20، العدد 30.

5.محمود، عباس إبراهيم أحمد، (2018) .الضروريات الخمس وأثرها في تحقيق الأمن الاجتماعي . مجلة جامعة الأزهر، مصر، المجلد 3، العدد 3.

6.قندوز، عبد الكريم أحمد، (2023) .استخدام الاقتصاد السلوكي في تصميم السياسات الاقتصادية . صندوق النقد العربي، العدد 119.

7.كانمان، دانيال، (2015) .التفكير السريع والبطيء، (ترجمة: شيماء طه الريدي ومحمد سعد طنطاوي، مراجعة: علا عبد الفتاح يس ومصطفى محمد فؤاد). مؤسسة هنداوي، مصر، ط1.

8.قلوح، لطفي، (2023) .قيمة الأمانة في الإسلام وآثارها على التنمية .مجلة الحكمة للدراسات الإسلامية، كلية العلوم الإسلامية – جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، المجلد 10، العدد1.

9.البخاري، محمد بن إسماعيل، (2001) .صحيح البخاري (تحقيق: محمد زهير الناصر). دار طوق النجاة، بيروت، ط1.

10.النيسابوري، محمد بن عبد الله الحاكم، (1990) .المستدرك على الصحيحين .دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

11.ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، (1994) .لسان العرب .دار صادر، بيروت، ط3.

12.الطباطبائي، محمد حسين، (2004) .الميزان في تفسير القرآن .دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، ج4.

13.فضل الله، محمد حسين، (2024) .قصص القرآن في القرآن .دار الملاك، بيروت.

14.فضل الله، محمد حسين، (2018) .تفسير من وحي القرآن .دار الملاك، بيروت، ط3، الأجزاء: 2، 4، 7، 9، 11، 16، 17، 19 .

15.السادة، مريم حسين علي محمد، (2023) الاستخلاف وعلاقته بالعمران في القرآن الكريم .المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، قطر، المجلد 4، الإصدار 44.

16.الزحيلي، محمد مصطفى، (2006) .القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة .دار الفكر، دمشق، ط1، ج2.

16.Firmansyah, Herlan. (2021). Teori Rasionalitas dalam Pandangan Ilmu Ekonomi Islam. EL-ECOSY: Jurnal Ekonomi dan Keuangan Islam, Faculty of Islamic Economics and Business, Universitas Suryakancana, Vol. 01, No. 01.

17.Samson, Alain. (2023). Behavioral Economics Guide 2023. BehavioralEconomics.com,

References

1. Abdullah, A. L. M. (2021). The importance of the principles of consequence in achieving the objectives of Sharia in financial transactions (The principle of means as a model). *Journal of Educational and Scientific Studies, College of Education - Iraqi University*, 3(18).
2. Al-Bukhari, M. I. (2001). *Sahih Al-Bukhari* (M. Z. Al-Nasser, Ed.). Dar Tawq Al-Najat.
3. Al-Nisaburi, M. A. H. (1990). *Al-Mustadrak 'ala al-Sahihayn*. Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
4. Al-Sadah, M. H. A. M. (2023). Al-Istikhlaf wa 'Alaqatuhu bi al-'Umran fi al-Qur'an al-Karim [Succession and its relationship to urbanization in the Holy Qur'an]. *International Journal for Publishing Research and Studies (Qatar)*, 4(44).
5. Al-Tabataba'i, M. H. (2004). *Al-Mizan fi Tafsir al-Qur'an* (Vol. 4). Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi.
6. Al-Zuhaili, M. M. (2006). *Jurisprudential Maxims and Their Applications in the Four Schools of Thought* (Vol. 2). Dar Al-Fikr.
7. Fadlallah, M. H. (2018). *Tafsir min Wahy al-Qur'an* (Vols. 2, 4, 7, 9, 11, 16, 17, 19). Dar al-Malak.
8. Fadlallah, M. H. (2024). *Qisas al-Qur'an fi al-Qur'an*. Dar al-Malak.
9. Hamad, I. N. (2025). Economic rationality and its importance in achieving sustainable development in light of Islamic Sharia. *Journal of Basic Sciences, Imam Al-Kadhim College (AS) for Islamic Sciences University - Wasit Departments*, 20(30).
10. Ibn Manzur, M. M. A. (1994). *Lisan al-'Arab*. Dar Sader.
11. Kahneman, D. (2015). *Thinking, Fast and Slow* (S. T. Al-Ridi & M. S. Tantawi, Trans.; O. A. Yassin & M. M. Fouad, Eds.). Hindawi Foundation.

12. Mahmoud, A. I. A. (2018). The five necessities and their impact on achieving social security. *Al-Azhar University Journal*, 3(3).
13. Najib, A. Muhammad., & Al-Jaloul, S. A. Q. (2022). *Verses of consumer rationality in the Holy Qur'an in light of contemporary developments* [Paper presentation]. The Second International Conference on Islamic and Humanistic Studies, Ağrı İbrahim Çeçen University - Faculty of Islamic Sciences, Turkey.
14. Qallouh, L. (2023). The value of trustworthiness in Islam and its impact on development. *Al-Hikma Journal for Islamic Studies, Faculty of Islamic Sciences - University of Hadj Lakhdar Batna*, 10(1).
15. Qandouz, A. K. A. (2023). *Using behavioral economics in designing economic policies* (Issue 119). Arab Monetary Fund.
16. The General Secretariat of Endowments - Kuwait. (2017). *Compendium of Jurisprudential Rulings on Endowments*. Department of Studies and External Relations.
17. Firmansyah, Herlan. (2021). Teori Rasionalitas dalam Pandangan Ilmu Ekonomi Islam. EL-ECOSY: Jurnal Ekonomi dan Keuangan Islam, Faculty of Islamic Economics and Business, Universitas Suryakancana, Vol. 01, No. 01.
18. Samson, Alain. (2023). Behavioral Economics Guide 2023. BehavioralEconomics.com.